TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/39(1)/L.3/Add.2
9 October 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون ، الجزء الاول
جنيف ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
البند ١٥ من جدول الاعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الاول من دورته التاسعة والثلاثين

المعقودة في قصر الامم ، جنيف
في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى
١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣

المقرر: السيد بانمالي براماد لاكول (نيبال)

إضافة

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع	ـ التنمية المستدامة ، بما في ذلك إسهام الاونكتاد في تنفيذ نتائج وتوصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١ ـ ١٧	٣

الفصل الرابع

التنمية المستدامة ، بما في ذلك إسهام الأونكتاد في تنفيذ نتائج وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١ - كان أمام المجلس ، لنظره في هذا البند ، التقرير التالي الذي قدمته أمانة الأونكتاد:

"التنمية المستدامة: النظر في الروابط القطاعية" (TD/B/39(1)/7) .

٢ - وأدلى نائب الأمين العام للأونكتاد ببيان مقدما لهذا البند .

٣ - وشدد ممثل جمهورية كوريا على أنه كي يتسنى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ينبغي أن يعمل الأونكتاد على ضمان ما يلي: ألّا تؤدي الاتفاقات الاقليمية والمتعددة الأطراف بشأن البيئة إلى فرض تقييدات لا مبرر لها على التجارة الدولية ؛ وتحقيق تناسق بين مختلف متطلبات البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل بلوغ شراكة حقة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بمعالجة المسائل البيئية ؛ وابقاء مسألة اقامة نظام سوقي الأساس لنقل التكنولوجيا ، وهو أمر لازم للبلدان النامية لمواصلة تنميتها المستدامة ، كمسألة من المسائل ذات الأولوية العليا في اجراءات المتابعة الذي يتخذها الأونكتاد . ومن الممكن تيسير نقل التكنولوجيا دون المساس بحماية حقوق الملكية الفكرية ، عن طريق قيام منظمات دولية بشراء تكنولوجيات يمتلكها القطاع الخاص ، ثم اتاحتها للبلدان النامية بشروط غير تجارية . وقد غدت حماية البيئة اليوم هدفا وطنيا هاما لبلده ، مما أفضى إلى اعتماد ميثاق وطني للبيئة . وأخيرا ، استشهد ببعض الفقرات الأساسية من خطاب رئيس جمهورية كوريا الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين .

٤ - وقال المتحدث بلسان المجموعة الآسيوية (اندونيسيا) إن حماية البيئة والتنمية المستدامة من الأمور التي تهم الجنس البشري بأسره وتقتضيان تعاونا وثيقا وتدابير فعالة من جانب المجتمع الدولي . ولدى تناول قضية التنمية المستدامة ، شدد الأونكتاد الشامن في التزام كرتاخينا على أنه تقع على جميع البلدان مسؤولية مشتركة ولكن متفاوتة عن المشاكل البيئية الرئيسية التي لا يمكن النظر إليها بمعزل عن غيرها ، بل يجب تناولها في سياق التنمية وذلك بادماج الاهتمامات البيئية في إطار الحاجة الملحة إلى النمو الاقتصادي والتنمية . ويشدد التزام كرتاخينا كذلك على أن التعاون الدولي يعد لذلك أمرا لا بد منه ليس فقط من أجل اعتماد استراتيجية عالمية

منسقة بشأن البيئة ، ولكن أيضا لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ خطط تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ، كما أنه يعزز في الوقت ذاته الجهود المبذولة في سبيل تخفيف الفقر بقدر كبير .

٥ - وأضاف أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد أثبت حقا الحاجة الأساسية الملحة للتصدي لقضيتي البيئة والتنمية المترابطتين من جميع جوانبهما . ورحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر لمعالجة المشاكل البيئية العالمية النطاق في إطار شراكة عالمية معززة من أجل التنمية ، وشدد على ضرورة قيام الأونكتاد بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، على أن يضع في اعتباره أهمية العلاقة بين التنمية والبيئة ، وفقا لولايته في مجال التنمية المستدامة .

٦ - وقد أشارت المجموعة الآسيوية إلى ضرورة التشديد ، لدى ترجمة هذا المفهوم إلى برامج عمل تدخل في اختصاص الأونكتاد ، على الحق السيادي للدول والشعوب في التنمية ، بوصفه أحد المبادئ الأساسية المبينة في إعلان ريو ؛ وينبغي أن يستند أي تعاون دولي في ميدان حماية البيئة إلى مبدأ الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية . وثمة حاجة إلى تدعيم الروابط التكميلية بين الأوضاع الاقتصادية الدولية المؤاتية والنمو الاقتصادي الوطني والادارة السليمة للبيئة . ويجب ألاّ تستغل الاعتبارات البيئية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد ، ولا أن تستخدم لفرض شروط على تقديم المساعدة الانمائية أو لاقامة حواجز تجارية أمام الصادرات من البلدان النامية .

٧ - ورأى أن المشاكل البيئية المرتبطة بالبلدان المتقدمة هي نتيجة اتباع أنماط غير قابلة للاستمرار فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك وأساليب الحياة المبذرة ، في حين أن المشاكل البيئية للبلدان النامية هي نتيجة للفقر المدقع والتخلف . ولذلك ، ينبغي أن تركز الجهود المبذولة لتشجيع التنمية المستدامة على أشكال التعاون المتعدد الأطراف التي تعزز حماية البيئة والنمو الاقتصادي والتنمية على السواء .

٨ - وفي ضوء هذه الاعتبارات أيدت مجموعته فكرة تناول مسألة التنمية المستدامة في لجنة تعقد أثناء دورة للمجلس ، مع إمكانية احالة هذه المسألة في نهاية المطاف إلى فريق عامل مخصص أو لجنة دائمة ، رهنا بالايجابية والتقدم المحرز في لجنة الدورة .

٩ - وأشار ممثل اليابان إلى الأهمية المعترف بها على نطاق واسع لتحقيق حماية البيئة والتنمية المستدامة ؛ فليست البيئة والتنمية منسجمتين فحسب ، ولكنهما

تعززان بعضهما بعضا على المدى الطويل . وقال مشيرا إلى المشاكل البيئية الخطيرة التي خبرها بلده في الماضي ، أن الانظمة البيئية الصارمة التي اتبعت منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين قد حولت اليابان إلى مجتمع يتصف بالكفاءة في استخدام الطاقة مع تحسين البيئة .

١٠ - واليابان عاقدة العزم على القيام بدور ريادي في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وعلى اقتسام أوجه التقدم التكنولوجي في هذا الميدان مع بقية بلدان العالم . كما ستقوم اليابان بمساندة الجهود التي تبذلها البلدان الاخرى ، ولا سيما البلدان النامية ، في مجال الدعم المالي ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية . وتتزايد باطراد ، بوجه خاص ، المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها اليابان حيث تجاوز صافي الأموال المقدمة خلال فترة السنوات الخمس ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ، ٥٠ مليار دولار ؛ أما في مجال البيئة ، فإن التوسع في مساعداتها الانمائية الرسمية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف سيصل إلى ما بين ٩٠٠ مليار وتريليون ين خلال السنوات الخمس القادمة .

١١ - وخلال متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان مسالة انعاش منظومة الامم المتحدة وإعادة هيكلتها ، كما ينبغي تفادي الازدواج بين المؤسسات العديدة ذات الصلة . ويتعين على الاونكتاد القيام بدور أساسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، جنبا إلى جنب مع برنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وبغية تناول الترابط المعقد بين الفقر الواسع الانتشار والضغوط السكانية واستخدام الموارد الطبيعية على نحو يضر بالبيئة والانتفاع الامثل بخبرة الاونكتاد الفنية ومواردة المحدودة ، يلزم التركيز على عدة مجالات محددة منها البيئة والسلع الاساسية ، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا ، والبيئة في سياق القضاء على الفقر وتخفيف شدته وتقليله ، وهي مجالات للاونكتاد فيها خبرة واسعة ومتعمقة .

١٢ - واخيرا ، أعرب عن الرأي بضرورة أن تركز لجنة تعقد أثناء دورة للمجلس اهتمامها على توجهات السياسات العامة لدى تناول مسالة التنمية المستدامة ، بينما تقوم لجنة دائمة تناول الاعمال الفنية .

١٣ - ورحب ممثل السويد ، متحدثا بالنيابة عن بلدان الشمال وهي الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج ، بالخاتمة الناجمة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوصفها نقطة انطلاق جديدة لبناء كوكب الارض مستقبلا ، حيث تسير التنمية وحماية البيئة جنبا إلى جنب . وفي الاونكتاد الشامن عزز ادماج التنمية المستدامة

في برنامج الأونكتاد وأعماله ، كما شدد المجلس لدى اعتماده اختصاصات اللجان الدائمة والأفرقة العاملة الجديدة على مفهوم الاستدامة . وتشمل التنمية المستدامة مجموعة كبيرة من العناصر المترابطة والمتضافرة منها الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والسياسات السكانية وتخفيف الفقر والمشاركة الايجابية من جانب مختلف الجماعات الاجتماعية .

١٤ - ويجب أن ترصد جميع البلدان الموارد اللازمة لتنفيذ تدابير السياسات العامة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة ، على أنه يجب أن يتاح أيضا تمويل خارجي لمساندة الجهود التي تبذلها البلدان النامية ذاتها . وقد أبدت بلدان الشمال بالفعل التزامها بتقديم نصيبها العادل من الموارد اللازمة ، كما دعت مرارا وتكرارا البلدان المتقدمة الأخرى إلى تحقيق هدف الأمم المتحدة المتفق عليه ويبلغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية في غضون مهلة زمنية محددة . والأهمية الاقتصادية الكبرى وتشابك العلاقة بين البيئة والتنمية يقتضيان تعاونا دوليا واسع النطاق . ورئي أن بوسع الأونكتاد ، مع مراعاة الأعمال التي تضطلع بها هيئات مختصة أخرى ، أن يقوم بدور أساسي ضمن إطار الأمم المتحدة في هذا الصدد . كما يمكن أن يشكل محفلا للمناقشات حيث يمكن بحث أفكار جديدة في ظل مناخ غير تعاقدي . ويجب أن يركز الأونكتاد جهوده على مجالات يتمتع فيها بمزايا نسبية وبما يتشمى مع ولايته ، كما ينبغي تجنب ازدواج عمله مع ما تضطلع به الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة . وبلدان الشمال تتطلع إلى إنشاء "لجنة للتنمية المستدامة" على النحو المتوخى في جدول أعمال القرن ٢١ . وإلى أن تتخذ الجمعية العامة مقررات بشأن الطرائق التنظيمية المحددة للجنة ، لا تود بلدان الشمال استباق هذه المقررات ولا مجالات الأولوية للجنة التنمية المستديمة وأمانتها ، التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان في العملية الجارية لاعادة تشكيل هيكل الأونكتاد .

١٥ - وينبغي أن تستند أنشطة الأونكتاد المقبلة إلى ثلاثة دعائم رئيسية هي التحليل الموضوعي والمتعمق ، والأنشطة المعيارية في شكل حوار صادق وصريح ، وتقديم المساعدة التقنية واسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات . وينبغي إيلاء الوظيفة التحليلية وزن كبير .

١٦ - ويقع على الأونكتاد ، في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، عدد كبير من المسؤوليات المقبلة التي تتجاوز المجال الأساسي للتجارة والتنمية ، مثل إمكانية ادراج الاعتبارات البيئية في الترتيبات السلعية ، والأعمال المقبلة المتصلة بالسلع الأساسية مع الاهتمام بصفة خاصة بالتنمية والاستدامة ؛ والتشجيع على ابتكار التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها ؛ وتحليل السياسات

الوطنية ، وتبادل وجهات النظر بشأن الخبرات الوطنية فيما يتعلق بتخفيف الفقر ، وبخاصة العلاقة بين التنمية والفقر والبيئة ؛ وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لدى اشتراكها في الاتفاقات الدولية الخاصة بالبيئة وتنفيذها .

١٧ - وتؤمن بلدان الشمال بأن تعزيز التنمية المستدامة ينبغي ، بطبيعة الحال ، أن يشكل جزءا لا يتجزأ من جميع الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد ، كلما كان ذلك مناسبا . ويمكن للأمانة في حدود الميزانية الراهنة ، أن تنشئ فريقا خاصا من الخبراء الاقتصاديين في شؤون البيئة وغيرهم من المتخصصين لمساعدة جميع اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة ، وكذلك لدعم برامج فرعية من البرامج المتعلقة بالتجارة والتنمية ، وتوسيع التجارة وترويج الصادرات وتنمية قطاع الخدمات وتعزيز البرنامج الخاص بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية .

- - - - -